

وان كان غير معين فغنى روايتان اطلق بن القاسم
 اصحابه القول بالخالفه **فصل** لو اشتبه
 ما ظاهر نجس بان كان معه او ان بعضها طاهر وبعضها
 متنجس فهل يجزئ في ذلك ويجزئ ام لا قال الشافعي
 يجزئ ويتوضأ بالطاهر على الاغلب عنده وقال الواحشي
 ان كان عدد الطاهر اكثر جاز التحريم وقال احمد لا يجزئ بل يترقب
 الاواني او يخلط ويبيح واختلف قول مالك في عدم التحريم
 والتحريم ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس واشتبهما صلى في كل
 منهما عند مالك و احمد فلا يوجب حنيفة والشافعي قال
 عندها انه يجزئ فيها **باب اسباب الحد**
 الخارج المعتاد من السبيلين وهو البول والقائط
 ينقض الوضوء بالاجماع واما النادر كالدود والحشرات
 الريح من القبيل ولس البول والاسحاضة والمذي فينقض
 ايضا الا عند مالك واستثنى ابو حنيفة الريح من القبيل فقال
 لا ينقض والمذي ناقض عند الثلاثة والاصح من مذهب الشافعي
 في انه لا ينقض وان اوجب الغسل وقال ابو حنيفة
 ينقض بكل ذلك وبالمني **فصل** وانفق على امره من
 فرجه بعضه من اعضائه غير يده لا ينقض واختلفت
 مس ذكره بيده فقال ابو حنيفة لا ينقض وضوءه مطلقا
 على اي وجه كان وقال الشافعي ينقض بباطن الكف دون
 ظاهره ما غير جائل سواء كان بشهوة او غيرهما والمشهور عن
 احمد انه ينقض بباطن كفه و ظاهره و اكره من مذهب
 مالك انه ان مس فرجه غير فقال الشافعي و احمد ينقض وضوءه
 وانما من مس فرجه فقال الشافعي و احمد ينقض وضوءه
 الماس صغيرا كان

الماس صغيرا كان الماس اوكبر احيا او ميتا وقال مالك لا
 ينقضه لمس الصغير وقال ابو حنيفة لا ينقضه بحال
 وهلم ينقض وضوء الماس الا ان مالكا ينقض وقال
 ابو حنيفة والشافعي و احمد لا ينقض واجهوا على انه لا
 وضوء على من مس انثيين ولو من غير حائل واتفق الثلاثة على انه
 لا يجب وضوء من مس الامرد ولو بشهوة وقال مالك يجزئ
 واختلفوا في مس حلقه الدبر فقال ابو حنيفة وسالك لا
 ينقض وقال الشافعي و احمد ينقض وعنه الشافعي ومنه
 يحيى قول من احمد روايته انه لا ينقض **فصل** واختلفوا
 في لمس الرجل المرأة ثم ذهب الشافعي الانتقاض بكل حال
 اذا لم يكن حائل والصحيح من مذهبه استثناء الحرام ومنه
 هب مالك و احمد انه ان كان لشهوة انتقض والا فلا ومنه هب
 ابو حنيفة انه لا ينقض الا ان انتشر ذكره فينقض با
 للمس والانتشار جميعا وقال محمد بن الحسن لا ينقض وان نشر
 ذكره وقال عطاء بن مس اجنبه لا يحل له انتقض وان حلت
 كزوجه وامته لم ينقض والراجح من مذهب الشافعي ان
 الممس كاللص وهو مذموم هب مالك وعنه احمد روايتان **فصل**
 وانفق على امره من اعضائه غير يده لا ينقض واختلفت
 فيمن نام على حاله من المصلين فقال ابو حنيفة لا
 ينقض وضوءه وان حال نومه فان وقع على جنبه او
 اضطجع انتقض وقال مالك ينقض في حال الركوع والسجود
 ان طال دون القيام والقعود وقال الشافعي في الحد يدان نام
 مكمنا متعمدا لم ينقض والا انتقض وقال في الحد يدان نام
 ينقض على هيئة من هيات الصلاة وعنه احمد روايتان

1957

Copyrighted material